الفلسطينيون من ١٩٨٢ اشتركوا في الخطف

٠٠٠فأين مسؤوليتهم الآن؟

ما قاله رئيس الجمهورية لوفد دار الافتاء...

الاحياء يعادون عن طريق الدولة والقتلى يعوّض ذووهم

٠٠٠"أنا نفسي كنت رئيس ميليشيا مسلحة منذ ١٩٧٥، يوم كان الوضع في لبنان في حاجة الى الميليشيات لتحريره، وبرغم ذلك لم اتعاط الخطف، فقد كان هناك حاجز في الاوليفتي، حي السريان، وآخر في المتحف يقوم بعمليات الخطف".

هذا بعض ما سجله أحد الحاضرين من لقاء رئيس الجمهورية الشيخ امين الجميل مع الدكتور حسين القوتلي المدير العام لشؤون الافتاء ووفد أهالي المخطوفين.

وكلام الرئيس هذا معبّر جداً، من حيث تناقض المعلومات والافكار في ما يختص بموضوع المخطوفين. وخلال اللقاء في قصر بعبدا أوضح رئيس الجمهورية للحاضرين ظروف الوضع في لبنان الآن، لاسيما أن المرحلة الحالية لا تحتمل هزات كبرى، كالتي كادت تحدث لو ان القضية تفاعلت اكثر مما حصل خلال الاسبوع المنصرم.

فقضية المخطوفين والمفقودين جاءت في ظروف شديدة الدقة، فترافقت مع بداية تنفيذ الخطة الامنية القاضية بفتح المعابر بين شطري العاصمة اضافة الى المطار والمرفأ المقفلين منذ خمسة أشهر تقريباً.

من هنا يمكن تفسير الاحراج الذي تسببت به هذه القضية للوضع الحكومي وبعض المسؤولين تحديداً. وقد جاءت قضية المخطوفين لتصب الزيت على نار موضوع المهجرين والمتضررين من القصف والسرقة، الى ما هنالك من مواضيع انسانية واجتماعية واقتصادية في البلد.

والوزير نبيه بري الذي أصدر بياناً قال فيه انه يتخوف من ان تفقد القضية من طهارتها وقدسيتها كان يعرف ان الموضوع هو من المواضيع الصعبة الحل وآن التصرف السلبي فيها لا يمكن أن يؤدي الا الى تعقيد مصير الاحياء من المخطوفين. وحسب رأي أوساط بري فأن توقيف عمليات التظاهر زقطع المعابر هو الذي املى على المسؤولين ومعهم الوزير بري اتخاذ موقف حازم من عملية قطع الطرقات الداخلية في المنطقة الغربية تجلت بنزول قوات من اللواء السادس الى الشوارع وفتحها لطريق المطار.

الصعب في هذه القضية هو استحالة حلها بالطريقة التي يديرها أهل المخطوفين وأصدقاؤهم، وهذا مؤسف، لكن اعتبارات كثيرة تفرض الكشف عن مصير هؤلاء الناس وهذه الاعتبارات تمس اركان الدولة ورؤساء الاحزاب فرداً فرداً. فهذا الموضوع ينطوي على لغم كبير يهدد بضرب الحكومة من الداخل، فاذا ثبت أن الكتائب والاحرار والتقدمي الاشتراكي و"امل" وكل الاحزاب الاخرى كانت مسؤولة عن مصير المفقودين والمخطوفين والمقتولين فكيف يمكن من يمثلهم أن يبقوا في الحكم وجهاً لوجه مع من ثبتت عليه التهمة بالخطف والقتل؟ وهذا وحده كفيل بضرب الخطة الامنية وربما فرط الحكومة من الداخل.

ومن الصعوبات التي قال رئيس الجمهورية أنها تفرض حل القضية أنه قبل ١٩٨٢ كانت المقاومة الفلسطينية تشارك في عمليات الخطف والآن ها هي ذهبت فكيف يمكننا أن نراجعها في مصير المخطوفين؟

من هنا تنطرح قضية المسؤوليات فمن هو المسؤول عن الخطف؟ الحزب او العنصر الذي قام بالعملية؟

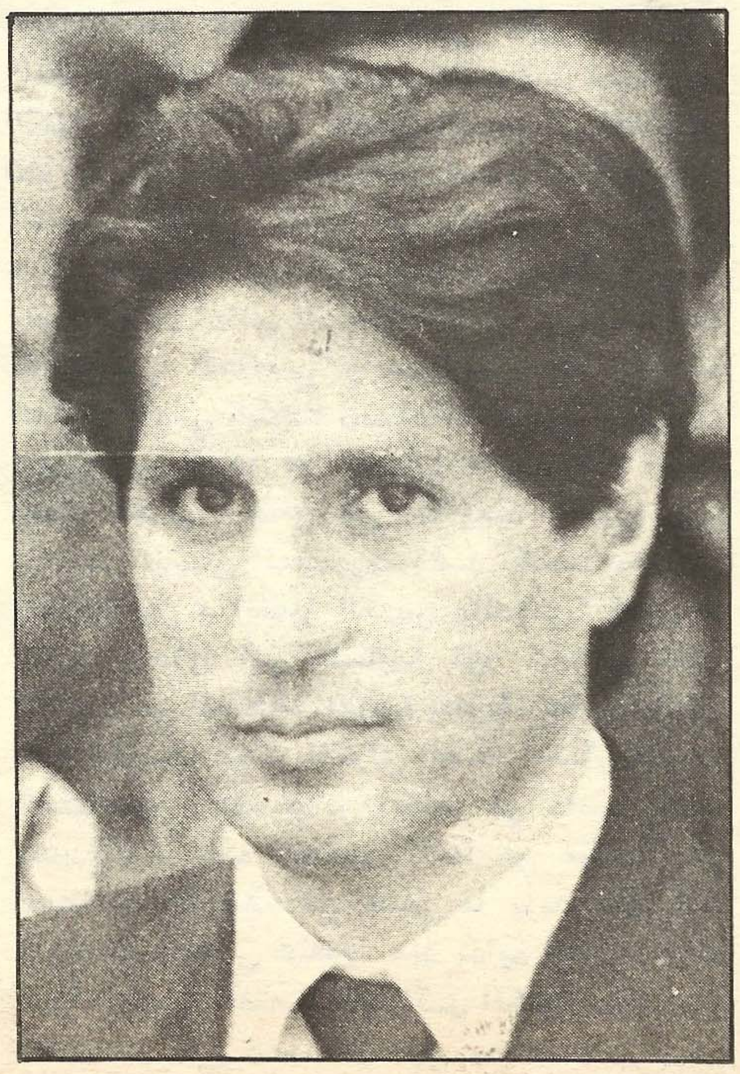

الرئيس الجميل

لا شك أن تحديد المسؤوليات مستحيل وما يشيع عن ملاحقة الخاطفين لا يعدو كونه من الافكار التي طرحت كغيرها من الافكار لكنها غير قابلة للتحقيق.

هكذا ترى ان قضية المخطوفين تحمل عناصر تفجير قضايا أخرى شديدة الصعوبة والتشعب كموضوع المهجرين وغيره، والدولة ترى ان جميع هذه المواضيع لا يمكن حلها الا تدريجاً بالترافق مع عملية بسط سيادتها على مزيد من الارض اللبنانية. وفي انتظار ذلك تتألف محكمة خاصة تناط بها صلاحيات استثنائية تبت وتحل المشاكل الطارئة والناتجة من اختفاء مئات من الناس خلال سنوات الحرب العشر. ومن جهة اخرى فأن اللجنة المؤلفة للمتابعة من الاهالي وأجهزة الجيش والامن العام وأمن الدولة والامن الداخلي. ستتابع جمع المعلومات والقيام بالاتصالات اللازمة لاطلاق المعروفة أماكن وجودهم.

وفي معرض جمع المعلومات عن مصير المخطوفين قسمت بعض المراجع هؤلاء الى ثلاث فئات:

١ ـ المخطوفون: الذين تم خطفهم على الحواجز المسلحة في المناطق التي كانت خاضعة لسيطرة القوى المسلحة والتنظيمات والميليشيات التابعة للاحزاب.

٢ ـ المفقودون: الذين فقدوا خلال تنقلهم ويثبت وجودهم أو اخفاؤهم على يد طرف من الاطراف.

٣ ـ المعتقلون: الذين تم احتجازهم مع بداية عهد الرئيس الجميل وتنفيذاً للمرسوم الاشتراعي رقم ١٠ الذي شكل حالة شبه طارئة، والمسؤول عن هؤلاء هي الدولة اللبنانية.

هذه الفئات الثلاث من حيث تقسيمها على الوجه التالي يمكن ان تكون المدخل الى بداية حل الموضوع تدريجاً.

فالمخطوفون الاحياء يتم تسليمهم الى الدولة التي بدورها تفرج عنهم تجنباً للاحراج بكثير من الكتمان وتطوى صفحتهم.

اما المقتولون فيتم تعيين تعويضات لعائلاتهم وتقديم تسهيلات لهم من ناحية العلم والطبابة وقروض الاسكان.

المفقودون: تنال عائلاتهم تعويضات وتسهيلات معينة.

وأخيراً المعتقلون لدى الدولة يبت بأمرهم بسرعة أمام المحاكم. أما الذين لم يثبت أنهم أحياء فيسوى وضع عائلاتهم مع عائلات المخطوفين المقتولين.

يقول مسؤول حكومي أن من اهداف الخطة الامنية تبرير قضايا من هذا النوع وحلها بالقدر الممكن من المنطق والعقلانية لأن حرباً أهلية تدوم عشر سنين لا يمكن الا ان تحفل بتجاوزات ومآس انسانية وأخلاقية.

فالمطلوب الآن ليس تسخين الملفات الشائكة المعرقلة لعودة السلام بل مساعدة الحل السياسي وابعاد شبح الحرب وطي صفحات الماضي بكل احزانها واهوالها.

علي حماده